

20 May 2005
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٧-٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

تقرير مقدم من نيجيريا

١ - ساهمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كثيرا في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. وتعرب نيجيريا عن اعتزازها بمساهمتها في هذه العملية بإسقاطها للخيار النووي من حساباتها. فهي أعادت دوما تأكيد التزامها بهذه المعاهدة باعتبارها صكا حيويا لحفظ السلام والأمن الدوليين. ومما يثبت التزامها هذا، وإيمانها القوي بإمكانية قيام عالم خال من الأسلحة النووية، أنها أبرمت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وصدقت على معاهدة بيليندابا بشأن إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وستظل نيجيريا وفية لالتزاماتها ومسؤولياتها الواقعة عليها بموجب هذه المعاهدة.

٢ - وظلت نيجيريا وفية لالتزامها بمعاهدة عدم الانتشار ولم يحدث قط أن تسلمت أو طلبت أن تنقل إليها أي أسلحة أو أجهزة تفجير نووي. ونيجيريا بلد غير مصنع لأي أسلحة نووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي ولم يحدث أن اشترت أيا من هذه الأسلحة والأجهزة أو تحققت لها السيطرة عليها.

٣ - وقد ظل وجود الأسلحة النووية يشكل خطرا كبيرا على المجتمع الدولي. وإذ تدرك نيجيريا في هذا الصدد أن معاهدة عدم الانتشار هي الاتفاق الدولي الوحيد الذي يلزم قانونيا الدول الحائزة للأسلحة النووية بترع سلاحها النووي، فقد دأبت على دعوة الدول إلى أن تعيد تأكيد التزامها بأن تمثل على نحو كامل لهذه المعاهدة من جميع جوانبها وبخاصة المادة السادسة. وترى نيجيريا أن تحقيق هذا الامتثال هو أحد التحديات الكبيرة التي ينبغي أن تواجهها الدول الأطراف في المعاهدة. وهي تؤكد أيضا الطابع الهام والملح لأن تنضم جميع دول العالم إلى المعاهدة.

٤ - وإن مواجهة هذا التحدي ضرورة يملها ما أبداه المجتمع العالمي في إعلان الألفية من عزم على العمل جاهدا من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل وبخاصة الأسلحة النووية. وتشير

نيجيريا أيضا في هذا الصدد إلى التزام مماثل يرد في نفس الإعلان يقضي بإبقاء جميع الخيارات مفتوحة من أجل بلوغ هذا الهدف بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل وطرق إزالة الخطر النووي. وقد أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى، المسارعة إلى مجابهة خطر الأسلحة النووية وبخاصة ونحن مقبلون على استعراض نتائج إعلان الألفية. وقد أيدت نيجيريا دوما جميع ما اتخذ من قرارات بشأن نزع السلاح النووي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المنتديات المتعددة الأطراف.

٥ - وريثما تتم إزالة هذه الأسلحة بالكامل، لا بد للدول الأعضاء من أن تتفق على وضع صك دولي ملزم تتعهد بموجبه الدول الحائزة للسلاح النووي بألا تستخدمه أو تهدد باستخدامه ضد الدول غير الحائزة لهذا السلاح. وقد أيدت محكمة العدل الدولية هذا المبدأ في فتاها بشأن مشروعية استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه. وقد أعربت نيجيريا عن تأييدها لهذه الفتوى إيمانا جازما منها بأن لا سبيل إلى وقف انتشار الأسلحة النووية بصورة ملموسة إلا متى اطمأنت الدول التي تخلت عن استحداث أو حيازة السلاح النووي إلى وجود صك ملزم يضعها بمأمن من استخدامه أو التهديد باستخدامه ضدها. وبتحويل التأكيدات المتباينة التي أعلنت عنها الدول النووية إلى التزام موحد ملزم قانونا، فإن هذه الدول لن تكون قد وفّت بجانب من التزاماتها تجاه تلك الدول غير النووية، فحسب، وإنما تكون قد عززت بذلك أيضا نظام منع انتشار الأسلحة أمام أي نكسات في المستقبل. وترى نيجيريا أيضا أن إزالة الأسلحة النووية بكاملها تظل هي الضمان المطلق الوحيد بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

٦ - وتؤيد نيجيريا الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، فضلا عن القرار المتعلق بمبادئ وأهداف منع انتشار السلاح النووي ونزعه، والقرار الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ١٩٩٥ وتمديدها باعتبار هذه الوثيقة وهذين القرارين أرضية صالحة لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار وانفاذها الكامل. وتؤيد نيجيريا بوجه خاص الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ بشأن ضرورة بذل جهود منتظمة وتدريبية لتنفيذ الالتزام الحاسم الذي قطعته الدول الأطراف على نفسها بأن تزيل جميع ما يوجد في ترسانتها من أسلحة نووية وصولا إلى نزع السلاح النووي. وقد أعربت نيجيريا دوما عن قلقها البالغ من بعض التطورات كظهور نظريات استراتيجية جديدة في بعض الدول النووية ألفت بظلال من الشك على احتمالات تنفيذ هذه الالتزامات الكبيرة. وقد دعت نيجيريا دوما الدول الأطراف إلى أن تؤكد تمسكها بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في عام ٢٠٠٠ بموجب الخطوات العملية الثلاث عشرة وبموجب المعاهدة ككل.

٧ - وتؤيد نيجيريا الإلغاء التام لأي تجارب نووية. ومما يثبت تأييدها هذا، أنها وقعت في عام ٢٠٠١ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصوتت دائما لصالح قرارات الجمعية العامة الداعية إلى بدء نفاذها. وشاركت دائما مشاركة فعلية في المؤتمرات المعنية ببدء نفاذها. وشددت دوما على أهمية انضمام جميع دول العالم إلى هذه المعاهدة بما فيها جميع الدول النووية التي يتعين عليها، أن تساهم، إلى جانب غيرها، في عملية نزع السلاح النووي. ودعت باستمرار جميع الدول التي يتعين أن تصدق على المعاهدة ليكتمل النصاب القانوني لدخولها حيز النفاذ، إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة ليتسنى بدء نفاذ المعاهدة دون أي مزيد من التأخير. وريثما تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ، يتعين على الدول النووية وغيرها من الدول الحائزة للسلاح النووي أن تواصل في الأثناء توقفها الاختياري عن إجراء أي تفجيرات نووية تجريبية. غير أن نيجيريا ترى ضرورة ألا يحل هذا التوقف محل الحظر الشامل على تجارب الأسلحة النووية.

٨ - وقد أقرت نيجيريا بأهمية الجهود الثنائية التي تبذلها القوتان العظميان لتسيير عملية الحد من الأسلحة النووية الهجومية كخطوة إيجابية نحو نزع السلاح النووي. غير أن نيجيريا تؤيد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء التي ترى أن الحد من الأسلحة المنشورة وتلك التي في حالة التأهب لا يمكن أن يحل محل إجراء تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية ونزعها الكامل. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، ضرورة أن تكون هذه الجهود شفافة، وقابلة للتحقق منها.

٩ - وقد دعت نيجيريا باستمرار إلى إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح تُجري مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة التفجيرية النووية على النحو الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ على ألا تقوم هذه المعاهدة على التمييز وأن تكون متعددة الأطراف ودولية ويمكن بصورة فعلية التحقق من الامتثال لها. وفي مؤتمر نزع السلاح، دعت نيجيريا إلى أن ينص هذا الصك على إنشاء آلية للتحقق الفعلي لا تستثني المخزونات القائمة.

١٠ - وقد أيدت نيجيريا جميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن يوافق على الشروع بأسرع ما يمكن في البت في المسائل الفنية المعروضة عليه. وواصلت نيجيريا تأكيد تأييدها الكامل للمقترح المقدم من خمسة سفراء لاعتماده آلية لتجاوز حالة الجمود الحالية والتوصل إلى برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح.

١١ - وتسلم نيجيريا بالدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز التعاون الدولي بشأن تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية وقدمت النصح لدولها الأعضاء بالألا تقدم على أي خطوات قد تعرقل تطبيق التكنولوجيا النووية في الإغراض السلمية على نحو ما تنص عليه المعاهدة. وحث في هذا الصدد الدول الأطراف على أن تعتمد تدابير مناسبة لاحتفاظ جميع الدول الأطراف في المعاهدة بحقها غير القابل للتصرف في أن تجري بحوثا وتنتج وتستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون تمييز بين دولة وأخرى عملا في ذلك بأحكام المعاهدة. بيد أنها أشارت أيضا إلى ضرورة أن تخضع جميع الدول الأطراف منشآتها للضمانات الكاملة للوكالة باعتبار ذلك من الإجراءات الأساسية لبناء الثقة في هذا الصدد. وقد أنشأت حكومة نيجيريا من ناحيتها وكالة ستنظم جميع الأنشطة المتصلة بالجمال النووي في البلد وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم الانتشار والقانون الأساسي للوكالة. وقد وقعت نيجيريا على الاتفاق الإقليمي الأفريقي للتعاون في جمال البحوث والتطوير والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية وهو اتفاق يتضمن ترتيبات للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢ - وواصلت نيجيريا دعم الجهود الرامية إلى الإعلان عن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم اعتمادا على ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب دول المنطقة المعنية. وأكدت دوما ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق أهداف ومقاصد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وشاركت نيجيريا بنشاط في المؤتمر الدولي للدول الأطراف في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية والموقعة عليها الذي انعقد في المكسيك من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مما يثبت أيضا إيمانها بضرورة المضي قدما نحو تحقيق أهداف منع انتشار الأسلحة النووية.